

قرار رقم ١٣ - ٥ بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠٢٣

بشأن فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بالمجلس الإقليمي للعيون
ان رئيس المجلس الإقليمي للعيون،

- بناء على الظهير الشريف رقم ١.٥٨.٠٠٨ الصادر في ٤ شعبان ١٣٧٧ (٢٤ فبراير ١٩٥٨) بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية، حسبما وقع تغييره وتميمه؛
- بناء على الظهير الشريف رقم ١.١٥.٨٤ الصادر في ٢٠ رمضان ١٤٣٦ (٧ يوليو ٢٠١٥) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١١٢.١٤ المتعلق بالعمالات والأقاليم؛
- بناء على المرسوم رقم ٢.١١.٦٨١ الصادر في ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ (٢٥ نوفمبر ٢٠١١) في شأن كيفيات تعين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية؛
- بناء على دورية السيد وزير الداخلية عدد D4790 بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٨ وال المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية وهباتها ونظام التعويضات عن المسؤولية؛
- بناء على المرسوم رقم ٢١-٥٧٩-٢٢١٢٢ الصادر في ٢٢ من محرم ١٤٤٣ (٣١ أغسطس ٢٠٢١) يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات العمالات والأقاليم والأجور والتعويضات المرتبطة بها.
- بناء على المنشور D7563 بتاريخ ١٥/١١/٢٠٢١ يتعلق بالتعيين في المناصب العليا بإدارات الجماعات الترابية.
- وبناء على القرار رقم ٠٤ بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٩ المتعلق بالتنظيم الهيكلي لإدارة المجلس الإقليمي للعيون.

قرر ما يلى:

المادة الأولى: تعلن إدارة المجلس الإقليمي للعيون عن فتح باب الترشيح لشغل منصب المسؤولية التالي:

- رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والتعاون والتعايش

المادة الثانية: يفتح باب الترشيح لشغل منصب رئيس مصلحة في وجه:

- 1- الموظفون المرسمون والأعون المتعاقدون الذين توفر فيهم الشروط التالية:
 - أن يكونوا مرتبيين ، على الأقل ، في درجة متصرف من الدرجة الثانية أو في إطار مهندس دولة ، أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل ؛
 - أن يكونوا حاصلين ، على الأقل ، على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة أو درجة مماثلة ؛
 - أن يتوفروا ، على الأقل ، على سنتين (2) من الخدمة الفعلية بصفة مرسم أو ثلث (3) سنوات بالنسبة للأعون المتعاقدين ، بإدارات الدولة والجماعات الترابية.
- 2- الموظفون المرسمون والأعون المتعاقدون المزاولون، في تاريخ الإعلان عن شغور منصب رئيس مصلحة، لمهام رئيس مصلحة.
غير أنه، إذا استدعت ضرورة المصلحة ذلك، يمكن ، استثناء من أحكام الفقرة السابقة ، أن يترشح لتقلد مهام رئيس مصلحة ، الموظفون المرسمون والأعون المتعاقدون المتوفرون في درجة متصرف من الدرجة الثالثة أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل، المتوفرون على أقدمية لا تقل عن خمسة عشرة (15) سنة من الخدمة الفعلية بإدارات الدولة أو الجماعات الترابية، منها أربع (4) سنوات، على الأقل، في الدرجة المذكورة.

المادة الثالثة: يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

- طلب الترشيح يحمل صورة فوتوغرافية حديثة العهد مشفوعة بموافقة الرئيس المباشر و رأيه حول كفاءة المترشح؛
- ملف الترشيح يتم تحميله من بوابة الخدمات العمومية، www.emploi-public.ma و يتضمن:
- سيرة ذاتية تتضمن مؤهلات المترشح و نبذة عن مساره المهني، و كل المهام و الوظائف التي زاولها.
- برنامج العمل و المنهجية التي يقترحها المترشح في شأن تدبير الوحدة الإدارية المعنية و تطويرها و الرفع من أدائها.
- قرار التعين في الإطار الحالي.
- قرار التعين في منصب المسؤولية إذا توفر.

المادة الرابعة:

توضع ملفات الترشيح بمكتب الضبط للمجلس الإقليمي للعيون خلال التوقيت الجاري به العمل في الإدارات العمومية، إلى غاية 19 ماي 2023 قبل الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال وهو آخر أجل لقبول الترشيحات.

المادة الخامسة:

تنولى لجنة معينة بقرار السيد رئيس المجلس الإقليمي للعيون عملية انتقاء الملفات المستوفية لشروط الترشيح، و كل إجراء المقابلة الانتقائية.

المادة السادسة:

ينشر هذا القرار على بوابة الخدمات العمومية، www.emploi-public.ma، و يلصق بمقر المجلس الإقليمي للعيون.

حرر بالعيون:

تأشيره السيد الوالي



الوالي
عبد السلام بكرات

توقيع السيد رئيس المجلس الإقليمي للعيون



رئيس المجلس الإقليمي
مولود علوان



توصيف المنصب

رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية و التعاون والتعاضد

1- المهام الرئيسية:

- انجاز وتتبع اتفاقيات التعاون والشراكة مع الشركاء.
- تبع الاليات التشاركية للحوار مع المجتمع المدني في كل ما يتعلق بالتنمية.
- تبع اعمال الهيئة الإقليمية الاستشارية للمساواة و تكافؤ الفرص و مقارة النوع.
- تبع تكوين مجموعة الأقاليم و مجموعة الجماعات الترابية و جمعية رؤساء العمالات و الأقاليم.
- الانخراط و المشاركة في جميع الانشطة المنظمة من طرف المجتمع المدني التي لها ارتباط باختصاصات المجلس الإقليمي.

2- المؤهلات المطلوبة:

- الالام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات و الشراكات.
- روح المسؤولية والمبادرة و التواصل.
- الالام بالقوانين المنظمة للمجتمع المدني و الهيئات التشاركية.
- القدرة على تنسيق العمل الإداري و تبع الملفات التي تخص المصلحة.

